الإرشاد

لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى سنة 791 من الهجرة)

القسم الثاني

د. معن يحيى محمد العبادي[*]

المـَجْرورات[1]

مِنـْها المجرورُ بحَرْفِ الجرِّ وسيأتي، ومِنـْها <المجرورُ> [2] بالإضافةِ[3]، وهي لـَفْظيّةٌ إنْ كانَ المضافُ صِفـَةً مضافـَةً إلى مَعمولِها، مِثـْلُ: زَيْدٌ ضاربُ عَمْروٍ، ومَضـْروبُ الغـُلامِ، وحَسَنُ الوَجْهِ، وإلاَّ فـَمَعْنـَويَّةٌ بمعنى: اللامQ أوْ مِنْ أوْ في، مِثـْلُ: غـُلامُ زَيْدٍ، وخاتمُ فِضـّةٍ، وضـَرْبُ اليَوْم Q. وتـُفيدُ تـَعْريفَ المضافِ أو تـَخـْصِيصَهُ؛ فلذلِكَ يَجـِبُ تجريدُ المضافِ مِنَ التـَّعْريفِ (9ظ) بخلافِ اللـّفـْظِيَّةِ فإنـَّها لا تفيدُ إلا تـَخـْفِيفاً، ولا يجوزُ إضافةُ الموصوفِ إلى صِفـَتِهِ، ولا الصفةِ إلى موصوفِها. و "ذو" لازQمُ الإضافةِ إلى مُظـْهَرٍ.

(*) مدرس في قسم اللغة العربية – كلية الآداب / جامعة الموصل.

(1) <...> ساقط من : ب.

(2) <...> ساقط من: أ.

(3) ب: الاضافة، والصحيح ما أثبتناه.

< بابُ التوابعQ>(4)

نـَعْتٌ وعَطـْفٌ بـِحْرفٍ وتأكيدٌ وبَدَلٌ وعَطـْفُ بيانٍ، والكلُّ على وفق المتبوع Q. **فالنـَّعْتُ:** ما يدلُّ على بَعْضQ أحوالQ المتبوع، ويفيدُ(5) تخصيصاً في النـَّكِراتِ وتوضيحاً في المعارف، مِثـْلُ: مررْتُ برجلٍ عالمٍ، وبزَيْدٍ الكريم Q(6). وقـَدْ لا يُفيدُ إلاّ مَدْحاً أوْ ذَمّاً أوْ تأكيداً، مِثـْلُ: أعوذُ باللهِ العظيم (7) من الشيطان Q الرجيم Q(8)، وَ ((نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)) (9). ويكونُ (10و) على وفـْق Q الموصوفِ في التعريفِ والتنكيرQ، وكـَذا في الإفرادِ والتـَّثـْنيةِ و <الجمع> (10) والتذكير Q والتأنيث اذا كانَ بحال مَوْصوفهِ (11)، <بخلاف ما> (12) إذا كانَ بحال Q مُتـَعَلـِّقِهِ(13)، مِثـْلُ: رَجُلٌ كريمٌ أبوهُ، فإنـَّهُ كالفِعْل، وقـَدْ يكونُ جُملةً، مِثـْلُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ أبوه كريمٌ.

والعَطـْفُ: تابعٌ بَيْنـَهُ وبَيْنَ المتبوعQ حَرْفُ عَطـْفٍ وسيأتي. ولابدَّ في العَطـْفِ على الضمير المرفوعQ المُتـَّصلِ مِنْ فـَصْلٍ، مِثـْلُ: قـُمْتُ أنا وزَيْدٌ، وقـُمْتُ اليومَ وزيدٌ،

---

(4) <...> ساقط من: ب.

(5) الأصل: تفيد، والصحيح ما أثبتناه.

(6) ب: كريم، والصحيح ما أثبتناه.

(7) هذا مثال المدح للذات العلية.

(8) هذا مثال الذم.

(9) الآية 13 من سورة الحاقة.

(10) <...> ساقط من: ب.

(11) يريد به: النعت الحقيقيّ، والمطابقةُ واجبةٌ بَيْن النعت والمنعوت فيما ذكره المصنف ما لـَمْ يمنع منها مانع كالوصف الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث، فإنـّه لا يؤنث ولو كان موصوفه مؤنثاً، وكذا تمنع المطابقة في التثنية والجمع إذا كانت الصفة أفـْعَل تفضيل مضافاً إلى نكرةٍ أو مجرداً من أل والإضافة.

(12) <...> ساقط من: أ.

(13) يريد به: النعت السببي، وهو يتبع منعوته في التعريق والتنكير والإعراب فحسب.

وما قُمْتُ ولا زَيْدٌ. [ولابدَّ] [14] في العَطْفِ على الضمير Q المجرور مِنْ إعادةِ الجارِّ، مِثْلُ: مَرَرْتُ بكَ وبزيدٍ.

والتأكيدُ (10ظ) على ضَرْبَيْنِQ : لَفْظِيٌّ: وهو تَكْريرُ اللَّفظِ الأوّل، مِثْلُ: قامَ زَيْدٌ زَيْدٌ. ومَعْنَويٌّ: وهو تَعْقيبُ المتبوع Q بنَفْسِهِ أوْ عَيْنِهِ أوْ كُلِّهِ أوْ كلاهُما أوْ أجْمَعَ، مِثْلُ: جاءَني زَيْدٌ نَفْسُهُ[15]، والقَوْمُ كُلُّهُمْ أجْمعونَ، والرَّجُلانQ كلاهما.

<**والبَدَلُ**>[16]: تابعٌ يكونُ هو المقصودُ، مِثْلُ: <قامَ>[17] زَيْدٌ أخوكَ، ويُسمّى بَدَلُ الكلِّ. وجاءَ القَوْمُ بَعْضُهُمْ، ويُسمّى بَدَلُ البَعْضQ . وسُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ، ويُسمّى بَدَلُ الاشْتمالQ. وجاءَ زَيْدٌ حمارٌ، ويُسمّى بَدَلُ الغلطِ[18]. ولا <يجبُ>[19] تطابق البدل والمُبْدَل Q مِنْهُ في التعريفِ والتنكير Q والإظهار Q والإضمار Q (11و) ولكن يَجِبُ في النكرةQ المُبْدلةِ مِنَ المعرفةِ أنْ تكون [20] موصوفة، مِثْلُ: مَرَرْتُ بزَيْدٍ رجلٍ كريمٍ، وفي المُضْمَرQالذي يُبْدَلُ مِنْهُ ظاهِرٌ بدل الكلّ أنْ يكونَ غائباً، مِثْلُ: ضربتُهُ زَيْداً.

---

(14) [...] زيادة يقتضيها السياق.

(15) ب: بنفسه.

(16) <...> ساقط من: ب.

(17) <...> ساقط من : أ.

(18) ... إذ المقصود البدل دون المبدل منه، وقَدْ يكونُ كلٌّ من البدل والمبدل منه مقصوداً، مثل: أكلتُ خبزاً لحماً، قصدت أولاً الإخبار بأنك أكلتَ خبزاً ثم بدالكَ أنْ تخبَر أنكَ أكلتَ لحماً أيضا، وهذا يُسّمى بَدَلُ البداء، ينظر: شرح الأشموني: 3/ 126.

(19) <...> ساقط من: ب.

(20) ب: يكون، والصحيح ما أثبتناه.

<**وَعطفُ**>[21] **البيانQ :** تابعٌ يُوضِحُ المتْبوعَ مِنْ غيْرِ Q دلالةٍ على بَعْض Q أحواله، مِثْلُ: أبو حَفْصٍ عُمَرُ.

<**المبنيُّ**> [22]: مالا يختلفُ آخرُهُ باختلافِ العوامل، فمِنْهُ المضمراتُ، والمضـمرُ إمَّا مُتَّصِلٌ مرفوعٌ أوْ منصوبٌ أوْ مجرورٌ، وإمَّا مُنْفَصِلٌ مَرْفوعٌ أوْ منصوبٌ [23]، وكلٌّ مِنْـهما يكونُ للمتكلّم Q أوْ المخاطـَبِ أوْ الغائبِ. والمتَّصِلُ المرفوعُ قدْ يكونُ مُسْتَتِراً كما في: زيدٌ ضـرَبَ، وقدْ يكونُ بارزاً كما في: ضربا (11ظ) والمتَّصِلُ [24] المرفوعُ: ضـرَبَ إلى ضـرَبْنا، والمنصوبُ: ضرَبَه إلى ضـرَبَنا[25]، والمجرورُ: غـُلامُهُ إلى غـُلامِنا [26]. والمـُنـْفـَصِلُ المرفوع: هو إلى نحن، والمنصوبُ: إيّاهُ إلى إيانا. والنونُ قبْلَ ياءِ المتكلّم Q في مِثـْل Q : ضـرَبني ويَضـْرُبني[27] وإنـَّنِي ومِنـِّي، تـُسَمَّى: نونُ الوقايَةِ. والمرفوعُ المنفصلُ في مِثـْل

---

(21) <...> ساقط من: ب.

(22) <...> ساقط من: ب.

(23) وإنما لم يكن المجرور منفصلاً بل كان متصلاً أبداً؛ لأنّ المتصل كالجزء الأخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور بالنسبة إلى جاره كذلك، ينظر: الافتتاح / 269.

(24) الأصل: فالمتصل، والأنسب ما أثبتناه بدل السياق.

(25) ب: ضربنَ، والصحيح ما أثبتناه.

(26) ينحصر ضمير الرفع المتصل في: تاء الفاعل وألف الاثنين، و(نا) الدالة على الفاعل، وواو الجماعة، ونون النسوة، وياء المخاطبة. كما تنحصر ضمائر النصب المتصلة في: ياء المتكلم، وكاف الخطاب وهاء الغائب، و(نا) الدالة على المفعول. وتنحصر ضمائر الجر في مثل ما انحصرت فيه ضمائر النصب المتصلة.

(27) ب: تضربني.

Q: زيدٌ هو القائمُ، وكنتَ أنتَ الحاكِمَ، وإنـّي أنا العالمُ، يُسمَّى: ضميرَ الفـَصْل Q[28].

والضميرُ الغائبُ الذي يُفـَسَّرُ بجُمْلةٍ [29] بعدَهُ مِثـْلُ: هو زيدٌ قائمٌ، وهي هندٌ مليحةٌ، يُسمَّى: ضميرَ الشأنQ والقصَّةِ[30].

<**ومنه**> [31] **أسماءُ الإشارةِ** مِثـْلُ: ذا للمذَّكر Q، ومثـَنـَّاهُ: ذان Q (12و) وذَيْن Q، وتا للمؤنـَّثِ، ومثـَنـَّاها: تان Q وتـَيْن Q، وجمعُهُما: أُولاءِ. وقدْ تـُصَدَّرُ بحرف التنبيهِ[32]، مِثـْلُ: هذا وهاتا وهؤلاءِ، وقـَدْ يَلـْحقـُها[33] كافُ الخطابِ، مِثـْلُ: ذاكَ وتاكَ وأولئكَ.

ومنه الموصولاتُ، وهي: الذي والتي، واللذان Q واللذيْن Q، واللتان Q واللتيْن Q، <والذينَ> [34] واللاَّ تي، ومَنْ ، وما، والألفِ واللّامُ في مِثـْل Q: الضـَّار Qبُ والضاربَةُ. ولابدَّ للموصولQ مِنْ جُمْلـَةٍ خـَبريّةٍ تـُسمَّى: صِلـَة، و< مِنْ >[35] عائدٍ فيها، وقـَدْ

---

(28) ... لأنـّه يَفـْصِل بين كون ما بعده نعتاً لما قبله أو خبراً عنه، فلا يكون إلاّ حيث يصلح الخبر نعتاً، وهو هاهنا حرف لا محل له من الإعراب، وبعض النحاة يجعله مبتدأ ما بعدهُ خبره، وجعله مبتدأ يؤيد أسميته وكذا تسميته ضمير فصلٍ، وعزله من الإعراب يقوي حرفيته. والكوفيون يسمونه عماداً؛ لكونه معتمداً في دفع الالتباس.

(29) ب: جملة، والصحيح ما أثبتناه.

(30) الغرض منه البيان بعد الإبهام وقصد المبالغة، وقوله: هو زيدٌ قائمٌ، أي: الشأن والقصة أنّ زيداً قائمٌ.

(31) <...> ساقط من: ب. ويريد به: أي من المبنيّ.

(32) .... لإزالة غفلة المخاطب.

(33) لتدلّ على حال من تخاطبه من الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

(34) <...> ساقط من: أ.

(35) <...> ساقط من: أ.

يُحْذَفُ، مِثْلُ: الذي ضربتَ في الدار [36]، وقدْ يُعَدُّ مِنَ [37] الموصولاتِ "ذا" في: ماذا[38] صنعْتَ[39]؟

<ومِنْهُ>[40] أسماءُ الأفعالِ كَـ"نزالِ" بمعنى: انزِلْ، وهَيْهَاتَ بمعنى: بَعُدَ. ومِنْهُ أسماءُ الأصواتِ (12ظ) كَـ"غاقِ" <وَ>[41] نخِّ. ومنْهُ المركباتُ، نحو: خَمْسةَ عَشَرَ. ومِنْهُ الغاياتُ، مِثْلُ: قَبْلُ وبَعْدُ. ومِنْهُ "كَمْ" الاستفهاميَّة، وتُميِّزُ بمنصوبٍ مُفْرَدٍ، مِثْلُ: كَمْ دِرْهماً مالُكَ؟ ومِنْهُ [كَمْ] [42] الخبريَّة، وتُميِّزُ بمجرورٍ مُفْرَدٍ أوْ مَجْموعٍ، مِثْلُ: كَمْ دِرْهَمٍ أوْ دراهِمَ أخذْتَ. ومِنْهُ "إذا" [43] للمستقبل و "إذْ" [44] للماضي. وأيْنَ، وأنَّى، ومَتَى، وأيَّانَ، وكَيْفَ، ولدن [45]، وقطّ[46]، وعَوْض[47]، ومُذْ ومُنْذُ.

فَصْلٌ

(36) أي: الذي ضربتَهُ في الدار، فحذف المفعول لحصول العلم به مع كونه فضلة.

(37) الأصل: في، والصحيح ما أثبتناه.

(38) الأصل: فيماذا، والصحيح ما أثبتناه.

(39) .... فذا بمعنى: الذي، وما استفهامية، أي: ما الذي صنعتَ؟ فما مبتدأ والموصول مع صلته خبره، والعائد محذوف تقديره: ما الذي صنعته؟

(40) <...> ساقط من: ب.

(41) <...> ساقط من : أ.

(42) [...] زيادة يقتضيها السياق.

(43) ب: إذ، والصحيح ما أثبتناه.

(44) ب: إذا، والصحيح ما أثبتناه.

(45) الأصل: لدا، والصحيح ما أثبتناه من: ب إلاّ أنها من دون ضبط وفيها لغات، لِدُنْ بفتح اللام مع ضم الدال أو فتحه أو كسره وسكون النون، ولُدْن بفتح اللام أو ضمها مع سكون الدال وكسر النون، ولُدْنَ بضم اللام وسكون الدال وفتح النون، وقد جاء لَدْ و لَدُ بفتح اللام وسكون الدال أو ضمه مع حذف النون: وهي بمعنى: عند إلاّ أنها أخص، ينظر: شرح المفصل: 4/ 100.

(46) وهي مشددة بالضم أو الكسر، ومخففة بالضم أو التسكين، ينظر: شرح المفصل: 4/ 108.

(47) بفتح العين، وقد جاءت بالضم، وهي لاستغراق النفي في المستقبل، ينظر: شرح المفصل: 4/ 108.

المـَعْر Qفةُ: ما وُضِعَ للاستعمال في مُعَيَّنٍ، والنكرةُ بخلافه. والمعار Qفُ: المـُضـْمراتُ، <والأعلام>(48)، وأسماءُ الاشارةِ، والموصولاتُ، والمعرّفُ باللام أو النداء أو للاضافة.

<**أسماءُ**>(49) **العَدَدِ:** أُصولـُها واحدٌ إلى عشرةٍ، ومئةٌ، وألفٌ، والباقي يَحـْصلُ بتركيبٍ، مِثـْلُ: أحدَ عَشـَرَ، أوْ شبه جَمْعٍ (13و) مِثـْلُ: عشرينَ إلى تسعينَ، أوْ عَطـْفٍ، مِثـْلُ: واحد(50) وعشرون، أوْ تثنيةٍ أوْ جمعٍ، مِثـْل: مِأتيْن Q ومِآتٍ وألفيْن Q وأُلوفٍ. ومميّزُ ثلاثةٍ الى عشرةٍ مجرورٌ مجموعٌ، ومميّزُ أحدَ عَشـَرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ مَنـَصوبٌ مُفرْدٌ، ومميّزُ مئةٍ وألفٍ مجرورٌ مفردٌ. وثلاثةٌ إلى عشرة تكونُ(51) لِلـْمذكـّرA بالتاء، مِثـْل: ثلاثةُ ر Qجالٍ، وللمؤنـَّثِ بدونِها، مِثـْل: أرْبعُ (52) نسوةٍ. وقـَدْ يُؤْخذُ من آسم Q العدد صيغـَةُ فاعِلٍ، مِثـْل: ثالثُ آثنـَيْن Q بمعنى: مُصَيّرُهُما ثلاثةً، وثالثُ ثلاثةٍ بمعنى: واحِدٌ مِنـْها.

<**المؤنـَّثُ**> (53) قـَدْ يكونُ بالتاءِ < لفظاً > (54)، مِثـْل: غـُرْفة (13ظ) أوْ تقديراً،

مِثـْل: أرْضٍ، وهو سماعيّ، وقـَدْ يكونُ بألفٍ مقصورة، مِثـْل: بُشـْرَى، أوْ ممدودةٍ، مِثـْل: صحراء، وقـَدْ يكونُ بالوضـْع Q لمؤنـَّثٍ(55)، مِثْل: هِنـْد. والفعل المسند إلى

---

(48) <...> ساقط من: أ.

(49) <...> ساقط من : ب.

(50) الأصل: أحد، والصحيح ما أثبتناه.

(51) ب: يكون.

(52) ب: أربعة، والصحيح ما أثبتناه.

(53) <...> ساقط من : ب.

(54) <...> ساقط من: ب.

المؤنَّث يكون بالتاءِ، مِثْلُ: قامَتْ هِنْدٌ وقد تُتْرَكُ لِفصلٍ، مِثْل: قامَ اليَوْمَ هِنْدٌ، أوْ لِكَوْنِ المؤنَّثِ غَيْرَ حقيقيٍّ، مِثْل: طلعَ الشَّمْسُ.

<**الجمعُ:** مِنْهُ مكسَّرٌ تغيَّر>[56] بناءُ واحدِه، كـَ"رجالٍ" وأفراس، ومِنْهُ صحيحٌ للمذكَّرA، مِثْلُ: مُسْلِمونَ، أوْ[57] للمؤنَّثِ، مِثْلُ: مُسْلِماتٍ[58].

<**المصْدَرُ**>[59] للثلاثيّ المجرَّد سماعيّ [60]، مِثْلُ: الضَّرْبِ والخروج، ولغيره قياسيّ، كـَ"دَحْرَجَ" (14و) دَحْرَجَةً، وأكْرَمَ إكْراماً، وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً. وهو في العمل كفعله إلاّ أنَّ معمولَهُ لا يتقدّمُ عليْهِ، وفاعله يُحْذَفُ ولا يُضْمَرُ فيه، مِثْلُ: أعجبني ضَرْبٌ زيداً. ويجوزُ إضافتُه الى كلٍّ مِنَ الفاعِل Q والمفعول Q، كـَ"دقُّ القصَّارQ الثَّوْبَ"[61]، وضَرْبُ اللِصِّ الجلادُ.

<**اسمُ**>[62] **الفاعِلQ والمفعولQ:** يَعْمَلُ كلٌّ مِنهُمَا عَمَل فعله [63] بشرطِ مَعْنى الحالQ والاستقبال والاعتماد على همزة الاستفهام أوْ حرف النفي، مِثْلُ: أقائمٌ أو ما

---

(55) ب: للمؤنث.

(56) <...> ساقط من: ب.

(57) ب: وَ.

(58) قال محمد بن الشريف الجرجاني في كتابه: الرشاد، ورقة80 - منه "اعلمْ أنّ المصنف قدْ نَسِيَ أنْ يذكر المثنى في أصناف الاسماء، وهو ما لحقت آخره زيادتانِ ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة تكون الأولى علماً لضمّ واحدٍ إلى واحدٍ، والأخرى عوضاً عمّا منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد".

(59) <...> ساقط من : أ.

(60) ب: سماع، والصحيح ما أثبتناه.

(61) قصر الثوب: دقّه وتبيضه، والقِصارة بالكسر: صناعة المشتغلين بصناعة الأنسجة، والفاعل قصَّار، ينظر: لسان العرب، مادة قصر: 5/ 95.

(62) <...> ساقط من: ب.

قائمٌ أخواكَ، أوْ على المبتدأ، مِثْلُ: زَيْدٌ قائمٌ أبوه، أوْ ذِي الحالِ، مِثْلُ: لَقيتُ زيداً ضارِباً غلمانُهُ عَمْراً [64]، أوْ الموصوف، مِثْلُ: مَررْتُ برجلٍ قاعِدٍ غلمانُهُ (14ظ) فإنْ دَخَلَ اللامُ في: جاءَني الضَّارِبُ أبوهُ، وَ [65] المضروبُ أخوهُ، فلا شَرْطَ.

<**الصفةُ**> [66] **المشبَّهة**: لا يُشْتَرَطُ في عملها <إلاَّ> [67] الاعتمادُ أوْ اللامُ، مِثْلُ: زَيْدٌ حَسَنٌ وجهُهُ، وجاءَني الحسنُ وجهُهُ. والثلاثةُ يجوزُ إضافتُها الى المعمولِ، مِثْلُ: قاعِدُ الغِلْمانِ ومَضْرُوبُ الإخوانِ وحَسَنُ الوجهِ، إلاّ إذا كانَ اَسمُ الفاعِلِ مُتَعدِّياً فإنَّهُ لا يُضاف الى فاعله.

اسمُ التفضيلِ: لا يشتقُّ إلاّ من "الثلاثيّ المجرّدِ" [68] لَيسَ بلونٍ ولاَ عَيْبٍ [69]، ولا يُسْتَعملُ إلاَّ بمن أو اللام أو الإضافةِ، مِثْلُ: زَيْدٌ أفضلُ من عَمْرٍو أوْ الأفضلُ أوْ أفضلُ الناسِ، إلاّ إذا عُلِمَ [70]، مِثْلُ: اللهُ أكبرُ. ولا يكونُ المستعملُ بمن إلاّ مُفْرداً مذكَّراً أو باللام إلاّ مطابقاً (15و) وفي الاضافةِ يجوزُ الوجهانِ.

---

(63) يريد: أنّ اسم الفاعل يعمل عمل المضارع المبني للمعلوم، واسم المفعول يعمل عمل المضارع المبني للمجهول.

(64) الأصل: عمرواً، والصحيح ما أثبتناه.

(65) ب: أوْ.

(66) <...> ساقط من: أ.

(67) <...> ساقط من: ب.

(68) ب: "ثلاثي مجرد".

(69) ثمّة شروط أخرى اشترطها جمهور النحاة، وهي كون الفعل الثلاثي متصرفاً تاماً مثبتاً مبنيّاً للمفعول قابلاً للتفاوت، وقد برزت هذه الشروط جلياً في الأمثلة التي مثّل بها.

(70) أي: إلاّ إذا علم المفضّلُ عليه بقرينة كما في مثاله: الله أكبر، أي: أكبرُ من كلّ شيء.

<القسم الثاني>[71] في: الفعل

أمَّا الماضي فيُبْنى على الفتح إلاّ إذا لحِقه[72] واو الضمير فيضمُّ أو الضمير المرفوعُ المتحرّكُ فيُسَكَّن. وأمَّا المضارعُ فيُعربُ اذا لَمْ يتَّصلْ بهِ نونُ التأكيد أوْ نونُ جماعةِ النساءِ، وإعرابُهُ رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَزْمٌ، فالرَّفعُ بالضمةِ لفظاً في مِثْل Q: يَضْرِQبُ، وتقديراً في مِثْل Q: يغزو ويرمي ويخشى، وبالنون Q في مِثْل Q: يَفْعَلان Q وتَفْعَلان Q ويَفْعَلونَ وتَفْعَلونَ وتَفْعَلينَ. والنصبُ بالفتح Q لفظاً في <مِثْلQ>[73] لَنْ يضْرِQبَ ويَغْزوَ ويَرْميَ، وتقديراً في مِثْل Q: يَخْشى، وبحَذْفِ النون Q في الأمثلةِ الخمسةِ. والجزْمُ بحَذْفِ الحركةِ في الصحيح Q، واللاَّم Q في المعتـل Q، والنون Q (15ظ) في الأمثلةِ الخمسةِ. فالمرفوعُ: ما تجرَّدَ عَن Q الجازQمQ والناصِبِ، مِثْلُ: يَقُومُ زَيْدٌ. والمنصوبُ: ما وقع بَعْدَ "أنْ" مِثْلُ: أُريدُ أنْ يَخْرُجَ، و "لَنْ" مِثْلُ: ((لَنْ أبْرَحَ))[74]، و "إذَنْ" مِثْلُ: إذَنْ تدخلَ الجنةَ، و "كَيْ" مِثْلُ: أسلَمْتُ كَيْ أدْخُلَ الجنة، و "حتّى"[75] أسلَمْتُ حتَّى أدْخُلَ الجنةَ، و "لامِQ كَيْ" مِثْلُ: أسلَمْتُ لأدْخُلَ الجنةَ، و "لام Qالجمودِ" مِثْلُ: ((ما كانَ اللهُ لِيُعَذِبَهُمْ))[76]، و "الفاءِ" إذا كانَ قبلها أمرٌ مِثْلُ: زُرْني فأزورَكَ، أوْ نَهْيٌ مِثْلُ: لا تَشْتِمْني فأشتِمَكَ، أوْ استفهامٌ مِثْلُ: أيْنَ بيتُكَ فأزورَكَ؟ أوْ نَفْيٌ مِثْلُ: ما

---

(71) <...> ساقط من: ب.

(72) أي: اتّصل به إذ لو كان الضمير منفصلاً لم يجب إسكان الفعل، نحو: ما ضرَبَ إلاّ أنا.

(73) <...> ساقط من: أ.

(74) الآية 80 من سورة يوسف.

(75) ظاهر عبارة المصنف أنّ "حتّى" وما ذكره بعدها من الحروف الناصبة نواصبٌ بأنفسها دون إضمار أنْ، وهذا مذهب الكوفيين خلافاً للبصريين ومذهبهم هو المشهور المنصور.

(76) الآية 33 من سورة الأنفال.

يأْتينا فيحدِّثَنا[77]، أوْ تمنٍّ مِثْلُ: لَيْتَ لي مالاً فأُنفِقَهُ، أوْ عَرْضٌ مِثْلُ: ألاَ تنزلُ فتصيبَ خيراً، و "واو الصَّرْفِ" [78] مِثْلُ: لا تأكل (16و) السمكَ وتَشْرَبَ اللبَنَ، و "أوْ" بمعنى: الى أنْ، مِثْلُ: لألزمنكَ أوْ تعطيَني حقّي. والمجزومُ: ما وقَعَ بَعْدَ لَمْ ولَمَّا ولام الأمر ولا النّهي وكلمات الشرط، وهي: إنْ وما ومَنْ ومَهْمَا وإذْ ما وحَيْثُما وأيْنَ ومتى وأيُّ وأنّى، مِثْلُ: إنْ تَخرُجْ أخرُجْ، وما تَصْنَعْ أصْنَعْ، وهكذا الى الآخِر. ويسمى الأوّل شَرْطاً والثاني جزاءً. وإذا كانَ الجزاءُ وحده مضارعاً جازَ رفعُهُ [79]، مِثْلُ: إنْ جئتني أكرمُك. وقَدْ يُحْذَفُ الشرط فيبقى [80] المضارعُ مَجْزوماً بِـ "إنْ" المقدرة، وذلكَ في جوابِ الأمر والنَّهْي والاستفهام والتمنّي والعَرْض، مِثْلُ: أسْلِمْ تَدْخُلِ الجنة، ولا تكفرْ يَدْخُلِ النّارَ، وأيْنَ بيتُكَ (16ظ) أزُرْكَ؟ ولَيْتَ لي مالاً فأُنفِقَهُ، وألاَ تنزلْ تُصِبْ خَيْراً. وأمَّا الأمرُ بالصيغةِ فكالمجزوم إلاّ أنّهُ مبنيٌّ.

ومِنَ الأفعال **أفعالُ القلوبِ:** عَلِمْتُ وظَننْتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ وزَعَمْتُ ورأيْتُ ووجَدْتُ، تَنْصِبُ مفعولين هُمَا في الأصْل مُبْتدأ وخَبَرٌ، وإذا توسَّطَتْ أوْ تأخَّرَتْ جازَ رَفْعُ الاسمين، مِثْلُ: زَيْدٌ ظننتُ قائمٌ، وزَيْدٌ قائمٌ ظننتُ [81].

(77) الأصلان: فحدّثنا، والصحيح ما أثبتناه.

(78) هذا مصطلح الكوفيين، وقصدوا به: الصرف عن سنن الكلام المتقدّم، فإذا قلنا: لا تأكل السمك وتشربَ اللبنَ، فالمراد: ألاّ تجمع بين الأكل والشرب، ينظر: حاشية الصبان: 3/ 306.

(79) ... وإنْ كان الجزم هو الأفصح؛ لوجود العامل وهو حرف الشرط، والقابل له وهو المضارع.

(80) الأصل: فبقى، والصحيح ما أثبتناه.

(81) ويسمّى هذا إلغاءً، وهو ترك العمل لفظاً ومحلاً لا لمانع إلاّ لضعف العامل بتوسطه أو تأخره وهو أمر جوازي، ويستوي الإلغاء والإعمال إذا وقع الفعل متوسطاً على أصح الأقوال، وأمّا إذا تأخر فالإلغاء أحسن، ينظر: شرح المفصل: 7/ 86، شرح جمل الزجاجي: 1/ 314، الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار/138.

ويجبُ ذلكَ فيما قَبلَ الاستفهامَ، مِثْل: عَلِمْتَ أزَيْدٌ قائمٌ، وأيُّهم أخوكَ، ويُسمَّى: تعليقاً[82]. وقَدْ يكونُ عَلِمْتُ بمعنى: عَرَفْتُ، ورأيتُ بمعنى: أبْصَرْتُ، وظَنَنْتُ بمعنى: اتّهمْتُ، ووجَدْتُ بمعنى: أصَبْتُ فتعدى الى مفعولٍ واحدٍ[83].

وَمِنْها [84] (17و) **الأفعالُ الناقصة** ، وهي: كانَ، وصارَ، وأصْبَحَ، وأمْسَى، وأضْحَى، وظلَّ، وباتَ، وآضَ، وعادَ، وغدا، وراحَ، ومازالَ، وا انفكَ، وما برحَ، ومافتِئَ، ومادامَ، ولَيْسَ. وتَدْخُلُ على المبتدأ والخبر فتَرْفَعُ الأوّلَ وتَنْصِبُ الثاني. وقَدْ يكونُ "كانَ" بمعنى: ثبت [85]، وأصْبَحَ وأمْسَى وأضْحى بمعنى: دخلَ في الصباح والمساءِ والضُّحَى، فتتمُّ بالمرفوع. وقَدْ يُرْفَعُ الاسمان بَعْدَ كانَ، لأنّ اسمه ضميرُ الشأن، مثل: كانَ زَيْدٌ قائمٌ. ويجوزُ تقديمُ أخبارها على أسمائها، مثل: كانَ قائماً زَيْدٌ، وعَلَيْها، مثل: قائماً كانَ زيدٌ[86] إلاّ ما في أوّله مَا فلايجوزُ: قائماً مازالَ زَيْدٌ.

وَمِنْها **أفعالُ المقاربة** ، وهي: عَسَى، وكادَ (17ظ) وكرُبَ، وأوشكَ، وجَعَلَ، وطَفِقَ، وأخذَ. فخبرُ عَسَى مضارعٌ مَعَ "أنْ"، مِثْل: عَسَى زَيْدٌ أنْ يخرُجَ،

(82) وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً؛ لمجيء ما لـهُ صدر الكلام بعد الفعل، وفي هذه الحال يبقى المبتدأ والخبر مرفوعين غير أنّ الجملة المكونة منهما تكون في محل نصب؛ لسدها مسد المفعولين، ينظر: شرح المفصل: 7/ 86، شرح جمل الزجاجي: 1/ 314، الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار / 157.

(83) .... وكذا "زَعَمْتُ" إذا كانت بمعنى: قلتُ؛ فإنّه يقتضي مفعولاً واحداً، نحو قوله تعالى في الآية: 7 من سورة التغابن: ((زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا)).

(84) أي: ومن الأفعال.

(85) .... أوْ بمعنى: حَدَثَ ووقَع أوْ بمعنى: حَصَلَ.

(86) الأصلان: زيداً، والصحيح ما أثبتناه.

وخبرُ كادَ بدونها، مثل: كادَ زَيْدٌ يخرُجُ، وفي أوشكَ يجوزُ الأمرانQ، والبواقي مِثْلُ كادَ. وقَدْ يكونُ كادَ مع "أنْ" وعَسَى بدونها، وقَدْ يُجْعَلُ "أنْ" مَعَ المضارعQ فاعِلُ عَسَى فيَسْتَغْني عن الخبر، مِثْلُ: عَسَى أنْ يخرج زَيْدٌ.

وَمِنْها **أفعالُ المدح والذمّ** ، وهي: نِعْمَ، وبِئْسَ، وساءَ، ويُشْتَرَطُ أنْ يكونَ فاعلُها معرّفاً باللامQ، أوْ مضافاً إليه، اوْ مُضمراً مُميِّزاً بنكرةٍ، وبعدَه مرفوع على الابتداء، ويُسمَّى: <المخصوص>[87] بالمدح والذمّ، مثل: نِعْمَ الرجلُ أوْ غلامُ الرجلQ أوْ نِعْمَ رجلاً (8 1و) زَيْدٌ. وقَدْ يُحْذَفُ، مِثْل: ((نِعْمَ العبدُ)) [88]. وحَبَّذا مِثْلُ نِعْمَ[89]، والفاعلُ ذا، وقَدْ يُميَّزُ ذا بنكرة، مِثْل:[90] حَبَّذا رجلاً زَيْدٌ.

ومِنْها **فعلا التعجُب**، وهما: ما أفْعَلَهُ، مِثْلُ: ما أحْسَنَ زيداً، و "ما" مبتدأ موصولة، والخبر محذوف، أي: الذي جعله حَسَناً شيءٌ عظيمٌ. أوْ استفهاميّةٌ وأحسنَ خبرٌ، أي: أيّ شيء جعله حَسَناً [91]. وأفْعِلْ بهِ، مثل: أحْسِنْ بزيدٍ، على أنّ الأمر بمعنى الماضي والباء زائدة في الفاعل، أي: أحْسَنَ زَيْدٌ، بمعنى: صارَ ذا

---

(87) <...> ساقط من: ب.

(88) الآية 48 من سورة الذاريات. والمراد: أيوب _ عليه السلام -، ولم يذكره لتقدّم قصته، ينظر: شرح المفصل: 7/ 135، همع الهوامع: 3/ 28.

(89) في أنها لإنشاء المدح العام.

(90) ب: نحو.

(91) والأرجح ما ذهب إليه سيبويه _ رحمه الله _ من أنَّ "ما" مبتدأ نكرة تامة، وما بعدها من الفعل والفاعل والمفعول خبرها، تقديره: شيءٌ أحسنَ زيداً، وكقولكَ: أمر أقعده عن الخروج، ينظر: الكتاب: 1/ 72 _ 73.

حُسْنٍ[92]، أوْ الأمرَ بمعناه والباء للتعديةِ أوْ زائدة، والمعنى: اجْعَلْهُ حَسَناً، بمعنى: اعْتَقِدْ حُسْنَهُ.

القسمُ الثالثُ في: الحروف

فَمِنَ العاملة <**حروف**>[93] **الجرّ**، وهي: مِنْ: لابتداءِ (18ظ) الغاية أو البيان أو البعضية. والى وَحتَّى: لانتهاء الغاية، وبمعنى: مَعَ. وفي: للظرفيّة، والباء: للإلصاق، والاستعانة[94]، والمصاحبة، والقسم، واللام: للاختصاص. ورُبَّ وواوها: للتقليل. والواو والتاء: للقسم. وعَنْ: للمجاوزة. وعلى: للاستعلاء. والكاف: للتشبيه. ومُذْ ومُنْذُ: للزمان[95]. وحاشا وعدا وخلا: للاستثناء.

ومِنْها **الحروف المشبَّهة بالفعل**، وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليْتَ، ولَعَلَّ. فَـ"إنَّ" وَ "أنَّ" للتحقيق، وللمكسورة صدر الكلام، والمفتوحةُ بالعكس، وهي مع الاسم والخبر في حكم المفرد[96]، وإذا عُطِفَ على اسم المكسورة بَعْدَ مُضيّ الخبر جازَ الرفعُ، مثل: (19و) إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ. وكأنَّ: للتشبيه. ولكنَّ للاستدراك. والأربعة يلحقها "ما" فيبطل العمل[97]، وكذا إذا خُفِّفتْ إلاّ "أنَّ" فإنَّهُ يعملُ في ضمير الشأن المقدّر. ولَيْتَ للتَّمَنـّي، ولَعَلَّ للتَرجّي.

---

(92) وفي هذا ضَرْبٌ من التعسف؛ لمخالفة القياس من وجوهٍ، كون الهمزة للصيرورة والغالب أنها للتعدية، ونقل الفعل من صيغة الخبر إلى صيغة الامر، وزيادة الباء في الفاعل وهو شاذ، ينظر: شرح المفصل: 7/ 147.

(93) <...> ساقط من: ب.

(94) الأصل: الاستبانة، والصحيح ما أثبتناه.

(95) ب: للزمن.

(96) عرض الإمام السيوطي مواضع الفتح والكسر بالتفصيل في: همع الهوامع: 2/ 165-168.

(97) لا وجه لتخصص لحوق ما الكافة بهذه الأربعة؛ لأنها تلحق الجميع فتكفها عن العمل إلا ليْتَ فيبقى عملها؛ لبقاء اختصاصها بالأسماء، وتكون (ما) ملغاة، كما أجاز النحاة فيها الإهمال حملاً على أخواتها، ينظر: شرح الكافية: 2/ 348.

ومِنـْها[98] **"ما و لا" وجوازمُ المضارع ونواصبُهُ** ، وقـَدْ ذُكِرَتْ [99].
ومن غـَيْرِQ العاملة **حروف العَطـْف**، وهي عشرة: الواو: للجمع، والفاء: للتعقيب، وثـُمَّ: للتراخي، وحتـَّى: للتدريج، وأوْ وأمَّا وأمْ: لأحد الأمريْنِQ، ولاَ: لنفي ما وَجَبَ للأوَّل، وبَلْ، للإضراب، ولـَكِنْ: للاستدراك.

ومِنـْها **الاَ و أمَا وهَا** للتنبيه. و **أ و أيْ و يا <وأيا>** [100] **وهَيَا** للنداء. و **أي و أنْ** للتفسير. **وهَلاَّ و ألاَّ و لـَوْلا و لـَوْما** للتَّحضيض. و**كـَلاَّ** للرَّدْع Q .

ونـَعَم لتقرير ما سبق. و **بَلـَى** (19ظ) لإيجاب النـَّفـْي. و **أي** للإثبات بَعْدَ الاستفهام. و **أجَل و جَيْر Q و إنّ** للتصديق. و **الـهمزة وهَلْ** للاستفهام. و **لـَوْ** للشـَّرْط في الماضي. و **أمّا** للتفصيل ويلزمُها الفاءُ [101]. و**التنوينُ** للتـّمكن Q و للتنكيرQ والعرضQ[102] <والتـّرنـُّم Q والمقابلةَ>[103]. و**النونُ** الثـقيلةُ والخفيفة ُ في الفعل للتأكيد. "تمَّ الكتاب بعون الملك الوهاب"[104].

Abstract

Author: Saad ud-Din bin Omar al-Taftazani (Died in 791 A.H.)

Dr. Ma'n Mohammad al Ebadi[(*)]

---

(98) أي: من الحروف العاملة.

(99) تنظر: الصفحات: 11، 29، 30 من التحقيق.

(100) <...> ساقط: ب.

(101) ب: ألف، والصحيح ما أثبتناه.

(102) ب: العوض، والصحيح ما أثبتناه.

(103) <...> ساقط من: ب.

(104) ب: "تمّت والحمد لله أولاً و آخراً وظاهراً وباطناً".

(*) Dept. of Arabic Language - College of Arts / University of Mosul.

This paper studies an important Book of Grammar classified among as one of pedagogical books, entitled al-‘Irshad. This book was written by the celebrated scholar, Saad ud-Din bin Omar al-Taftazani. This study starts with a brief Introduction about this book and a description of the two editions of the book used by the study i.e. al-Awqaf edition, Baghdad and Mosul. Because of the characteristics of the former edition, it was adopted as the original source of the study. Then, we explained our method of study. We aimed to show this book as thoroughly investigated in order to be loyal to the Glorious Quran and the author of the book.